إذا كان الطفل لديه المهارات والمعارف والثقة الضرورية للاشتراك في الأنشطة المختلفة بأمان. ويمتد ذلك ليشمل الضغوط الواقعة على الطفل، والتشجيع الذي يتلقاه لكي يشارك. ففي بعض الأمثلة يمكن أن يشعر الأخفال بالإجبار والإكراه على تجريب أنشطة معينة، ويحتمل أن يسهم قلقهم أو خوفهم في إحداث خبرات صادمة أو يتسبب في فشلهم في المشاركة بأمان. وربما يتم تفسير ذلك على أنه سلوك غير معقول من جانب المعلم، وربما يثير تساؤلات حول واجب الرعاية المقدمة. ومع ذلك، فهناك خط دقيق جدا بين رعاية أمن التلاميذ والتأكد من أنهم يستجيبون للتحدي ومن ثم يجهدون أنفسهم. وبلا ريب، فإن اتخاذ القرار الصحيح يؤدي إلى مجموعة من المعلومات عن التلاميذ، والمعلومات المهنية، والحدس، والخبرة المشتركة، والفهم العام.

وأثناء التحري لا يقوم المتحرون فقط بتسجيل الجوانب التي يرون أنها تمثل تهديدا أو خطرا على الصحة والأمن، ولكنهم أيضا:

- يستوثقون من أن المدرسة لديها سياسة بخصوص الصحة والأمن، وإدراك واضح لا يشوبه غموض لمتطلبات الأمن، وإجراءات واضحة لتحديد وضبط المخاخر.
- يقومون بتسجيل أي مخالفات ويبلغون عنها المدير وصاحب العمل.
- يحكمون على ما إذا كانت المدرسة لديها اتجاه مسؤول نحو التعليم وتدريب التلاميذ في الممارسة الآمنة.

وأي تقرير يشير إلى فشل المدرسة في مجالات معينة سيتطلب تدخلا مباشرا. وإذا لم يكن ذلك التدخل سريعا، فإن ذلك قد يؤدي إلى تغيير الهيئة التنفيذية للصحة والأمان.

فهم الإهمال: مذنب أم غير مذنب؟

من المعروف أن المسؤولية عن الصحة والأمان مهمة بالنسبة للتلاميذ والمعلمين، وتشمل الاحتفاظ بمستوى مهني، وهي من واجبات الرعاية. والمدارس بشكل عام أماكن آمنة، ولكن لوحظ أن الحوادث حتما تقع لبعض التلاميذ. وبغض النظر عن الأمان، فإن

تلك الحوادث لا يمكن تجنبها وهي واقعة واقعة لا محالة، فإذا نزل القضا، ضاق الفضاء. فعلى سبيل المثال:

- كان أحد الأخفال يصمم شيئا ما وانزلق وهو يستخدم المقص فجرح نفسه جرحا بالغا.
- سقطت بنت من على الأعواد المثبتة في الحائط أثناء تسلقها في حصة التربية البدنية فانكسر مرفقها.
- عند إجراء تجربة، حرق أحد التلاميذ نفسه بسائل كاوٍ.
- انزلق أحد التلاميذ على الحشائش المبتلة في الفناء وأصيبت ركبته إصابة بالغة.
- انحشرت رجل أحد الطلاب في حفرة في الفناء وانكسر مرفقه.

ولا تبدو أي من تلك الحوادث غريبة، ولكنها تشترك جميعا في عامل واحد، ألا وهو أن المؤسسات التعليمية المحلية LEAs قد تمت مقاضاتها، وظهر أنها مسؤولة عن الإصابات بسبب الإهمال. وقد تنوعت الحلول التي تم التوصل إليها، وبينما تمت تغطية النفقات من قبل التأمين والمال العام، إلا أن مجرد رفع الدعوى أصبح أمرا مكلفا على نحو متزايد. أضف إلى ذلك الخسارة غير الملموسة التي يدفع فاتورتها المعلمون من معنوياتهم، وسمعتهم المهنية، وقلقهم، والتعميمات السيئة. ولذا فإن رفع الدعوى يعتبر أمرا مربكا وذا كلفة عالية.

ويظهر تحليل مجموعة من الحالات حقيقة محزنة مفادها أن كثيرا من تلك الحوادث، والدعاوى المترتبة عليها كان يمكن منعها إذا قام المدرس المسؤول بالرعاية الواجبة عليه كما ينبغي. فمن الضروري أن نلاحظ أنه بإعلان مسؤوليات المعلمين عن توفير الرعاية الواجبة، فإن المعلمين الذين يلتزمون بذلك من خلال تقديمهم المساعدة يساهمون في منع وقوع الحوادث. والأهم من ذلك، إثبات أن الحوادث التي تقع بالفعل ليست نتيجة إهمال المعلم أو استخفافه بالأمر عن قصد، أو عن غير قصد. كل ذلك يزيد من أهمية ضبط الخطر والسيطرة عليه. ويحاول هذا الجزء من الفصل فحص المراحل المبكرة من عملية إقامة الدعوى، ويحاول مساعدة

المعلمين على فهم الإهمال وفهم دور الشاهد الخبير في عملية إقامة الدعوى القانونية. ومن خلال ذلك ينصح المعلمون بأن يبدأوا بفحص وتقدير ممارستهم المنهجية بنفس الطريقة. وإذا استخدمت تلك العمليات على نحو فعال، فإنها ستساعد في ترقية ثقافة الصحة والسلامة والأمن في المدارس والتي يمكن أن تساعد في خفض عدد الدعاوى التي تنجح في إثبات مسؤولية المدرسة. ويختم النقاش بوضع مدخلين مختلفين ولكنهما متكاملان لإدارة الممارسة الآمنة في الاعتبار.

الإهمال، والتأمين، والتعويض:

يمكن أن يستغرق الخصم فترة تصل إلى ثلاث سنوات من تاريخ الحادث لإنهاء الإجراءات القانونية ولإثبات دعوى الإهمال. وهذه بداية عملية مخويلة تحتاج إلى صبر جميل وقدر كبير من قوة الشخصية. وترتبط معظم دعاوى الإهمال في هذه الأيام بالمال؛ فالخصم يسعى إلى الحصول على التعويض أكثر مما يسعى إلى إثبات عدم الجدارة والكفاءة المهنية.

ووفقا لقوانين المسؤولية بالنيابة، فإن أصحاب العمل مسؤولون عن إهمال الموظفين الذين يعملون لديهم. (Croner, 1993: 3) وفي الفترة السابقة على قانون التعليم لعام 1988 ألقيت المسؤولية على المؤسسات التعليمية المحلية LEAs ولكن الإدارة المحلية للمدارس قد غيرت ذلك، وألقيت المسؤولية على الهيئة الحاكمة. ومن المهم أن يعرف المعلمون بدقة ما هي مسؤولياتهم لكي لا يقعوا تحت خائلة المسؤولية الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم بحاجة لأن يدركوا أن المسؤولية بالإنابة لا تغطي الأفعال التي تحدث خارج نطاق عملهم، وأن تغطية التأمين الشخصي مهمة جدا. وفي هذا السياق يستخلص جولد وسميريني (Gold & Szemerenyi, 1997: 20) ما يلي:

> إن قانون الإهمال باختصار وبكل بساخة
> يقول بأن على كل امرءٍ واجبات يعتني بها فيما